



القانون الدولي الإنساني

الاحتلال تجاه السكان المدنيين، وتضم أحكامًا تفصيلية بشأن الإغاثة الإنسانية في الإقليم المحتل.

«وخلال العقدين اللذين عقبا اعتماد اتفاقيات جنيف شهد العالم زيادة في عدد النزاعات المسلحة غير الدولية وحروب التحرير الوطني. وكرد فعل على ذلك تم اعتماد بروتوكولين إضافيين لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ في ١٩٧٧... وكان البروتوكول الثاني هو أولى المعاهدات الدولية المكرسة بالكامل لحالات النزاع المسلح غير الدولي .

مصدر: [اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ و بروتوكولاتها الإضافية](#)

يحمي القانون الدولي الإنساني في المقام الأول المدنيين الذين لا يشاركون في نزاع. كما يوفر الحماية للجنود الجرحى أو أسرى الحرب.

من الذين يحميهم القانون الدولي الإنساني؟

«يحمي القانون الدولي الإنساني الأشخاص غير المشاركة في الأعمال العدائية، وأولئك الذين كفوا عن المشاركة فيها مثل المدنيين، العاملين الطبيين والدينيين، الجرحى وضحايا السفن الغارقة والمرضى من بين صفوف المقاتلين، أسرى الحرب، والمحتجزين المدنيين.

كما يمنح القانون الدولي الإنساني حماية إضافية للنساء والأطفال إقرارا باحتياجاتهم الخاصة.»

ما هو القانون الدولي الإنساني؟

«القانون الدولي الإنساني هو مجموعة من القواعد الرامية إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة. يفرض قيودًا على أطراف النزاع من حيث أساليب الحرب ووسائلها المستخدمة. يوفر الحماية لأشخاص غير المشاركين في الأعمال العدائية، أو الذين كفوا عن المشاركة فيها. يعرف القانون الدولي الإنساني أيضا بقانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة.»

مصدر: القانون الدولي الإنساني

القانون الدولي الإنساني يستند عملها إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي ن لعام 1977 . .
اتفاقية جنيف الأولى تحمي الجرحى والمرضى من الجنود في الحرب البرية. . . ولا تقتصر هذه الاتفاقيات على حماية الجرحى، والمرضى، بل تشمل أيضا موظفي الصحة، والوحدات الدينية، والوحدات الطبية، ووسائل النقل الطبي .
«اتفاقية جنيف الثانية تحمي الجرحى والمرضى من الجنود الناجين من السفن الغارقة في وقت الحرب. وتشبه الاتفاقية إلى حد كبير الأحكام الواردة في اتفاقية جنيف الأولى هيكلًا ومحتوىً.»
«اتفاقية جنيف الثالثة تنطبق على أسرى الحرب . . . تم صياغة تعريف أدق لظروف الاعتقال، ومكانه، وخاصة ما يتعلق بعمل أسرى الحرب، ومواردهم المالية، والإعانات التي يتسلمونها، والإجراءات القضائية المتخذة ضدهم .
اتفاقية جنيف الرابعة توفر الحماية للمدنيين، بما في ذلك الأراضي المحتلة. . . وتوضح مواد الاتفاقية أيضا التزامات قوة

مصدر: القانون الدولي الإنساني

مسلح غير دولي أو دولي أمر معقد. ويجب أن يتم البت في هذا الأمر في محكمة قضائية، إذا تمت محاكمة الجرائم المرتكبة في سوريا في المستقبل، ولكن الغالبية العظمى من تدابير الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني تنطبق على السوريين بغض النظر عن كيفية تعريف النزاع.

إن الجهات الفاعلة غير التابعة لدولة ملزمة أيضاً باحترام قواعد الحرب وأعرافها.

لا يجوز التحلل (الانتقاص) من بعض الحقوق، وهذا يعني أنه لا يمكن للدول أن تتحلل من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي حتى في حالات الطوارئ أو النزاعات المسلحة، ومن الأمثلة على ذلك الحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، والحق في التحرر من العبودية. حيث تتمتع هذه الحقوق بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ينطبق قانون حقوق الإنسان في أوقات الحرب وفي أوقات السلم.

يحمي القانون الدولي الإنساني المدنيين من استهدافهم أثناء الحرب. والمدنيون هم أشخاص ليسوا، أو لم يعودوا، أعضاء في قوات مسلحة أو في جماعة مسلحة منظمة. كما يُعتبر الأفراد العاملون في المجال الطبي والديني في الجيش محميين من أي هجوم. أما إذا شارك شخص مدني مباشرة في أعمال عدائية، فإنه لا يصبح مقاتلاً، ولكنه يفقد الحصانة إزاء التعرض للهجوم. يتمتع المهنيون الطبيون بالحماية بموجب القانون الدولي الإنساني، حتى لو كانوا يعملون مع مجموعة مسلحة.

ما هي المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني؟

يستند القانون الدولي الإنساني إلى مجموعة من المبادئ التي توجّه كيف ينبغي على المقاتلين المشاركة في النزاعات المسلحة. وتشمل هذه المبادئ: التمييز والتناسب واتخاذ الاحتياطات اللازمة ومنع المعاناة غير الضرورية.

التمييز - ينص مبدأ التمييز على وجوب التمييز بين المدنيين

متى يطبق القانون الدولي الإنساني؟

يُطبق القانون الدولي الإنساني في حالتين رئيسيتين:

«النزاعات المسلحة الدولية، التي يشترك فيها بلدان على الأقل»؛

«النزاعات المسلحة التي تنشب داخل بلد ما بين حكومة ومجموعة مسلحة منظمة واحدة أو أكثر، أو بين مجموعات مسلحة منظمة مختلفة».

ينطبق القانون الدولي الإنساني على جميع أطراف النزاع، بغض النظر عن من الذي بدأ النزاع.»

مصدر: القانون الدولي الإنساني

ينطبق القانون الدولي الإنساني على جميع المقاتلين في نزاع، بغض النظر عن من بدأ النزاع أو ما إذا كان النزاع يُعتبر قانونياً.

بموجب القانون الدولي الإنساني، يمكن تصنيف النزاع على أنه نزاع مسلح دولي أو نزاع مسلح غير دولي. يكون النزاع المسلح الدولي بين دولتين أو أكثر تشارك في نزاع ضد بعضها البعض. وفي النزاعات المسلحة الدولية، تنطبق اتفاقيات جنيف الأربع، بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الأول (للدول التي صادقت عليه). أما النزاع المسلح غير الدولي فيحدث ضمن حدود دولة واحدة بين دولة وجهة (جهات) فاعلة غير تابعة لدولة أو جهات فاعلة متعددة غير تابعة لدولة. وفي النزاع المسلح غير الدولي، لا تنطبق سوى المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني. ولكن تدابير الحماية المنصوص عليها في كل حالة متشابهة إلى حد كبير، بما في ذلك القواعد المتعلقة باستخدام بعض وسائل الحرب، والمساعدات الغوثية، وحظر بعض أساليب الحرب. وفي كل من النزاع المسلح غير الدولي والنزاع المسلح الدولي، تلتزم جميع أطراف النزاع باتباع القواعد ذات الصلة، بمعنى أنه يجب على كل من الجيوش التابعة لدول والمجموعات غير التابعة لدول أن تحترم القانون. وإن مسألة ما إذا كان يجب تصنيف سوريا على أنها نزاع

اتخاذ الاحتياطات اللازمة - يقضي مبدأ الاحتياط بأن على الدول اتخاذ الاحتياطات المعقولة لحماية المدنيين من آثار الهجمات. على سبيل المثال، إذا كان ذلك ممكناً من الناحية التكتيكية، يجب أن يعطي المحاربين تحذيراً للمدنيين قبل الهجوم، مثل إسقاط منشورات على المراكز التي يتواجد فيها مدنيون تشجّعهم على إيجاد مأوى أو إخلاء المكان.

المعانة غير الضرورية - إن مبدأ المعانة غير الضرورية يقضي بالألا تكون المعانة الناجمة عن فعل معين غير متناسبة بدرجة كبيرة مقارنة بميزة عسكرية مكتسبة. ويعني هذا المبدأ أنه يتم حظر استخدام أسلحة مثل الرصاص المتفجر والغازات الخانقة والذخائر العنقودية لأنها تزيد من المعاناة دون زيادة الميزة العسكرية. ويوفر هذا المبدأ الحماية لكل من المدنيين والمقاتلين.

يحمي القانون الدولي الإنساني المدنيين والمقاتلين من المعاناة غير الضرورية.

ما الجرائم التي يمكن محاكمتها من قبل المحكمة الجنائية الدولية؟

تستطيع المحكمة الجنائية الدولية أن تحاكم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ولكن بما أن المحكمة قادرة على محاكمة عدد محدود من القضايا فقط، فإنها تركّز على محاكمة الأشخاص الذين يتحمّلون أكبر قدر من المسؤولية عن أخطر الانتهاكات.

جرائم الحرب

تتضمن اتفاقيات جنيف قائمة من الانتهاكات التي تُعتبر جرائم حرب. حيث تشمل جرائم الحرب القتل العمد والتعذيب والتدمير واسع النطاق للممتلكات والتجنيد الإجباري وأخذ رهائن. كما تشمل جرائم الحرب انتهاكات خطيرة أخرى لقانون النزاع المسلح، مثل تعمد مهاجمة أعيان مدنية أو إنسانية، والقصف الذي يستهدف مباني مدنية ومستشفيات، والنهب (التعفيش)، واستخدام الغازات الخانقة. وفي حين أن العديد من

والمقاتلين أثناء النزاع المسلح. ويؤدي هذا المفهوم إلى متطلبين اثنين. أولاً، يجب على المقاتلين أن يميّزوا أنفسهم عن المدنيين عن طريق ارتداء زيّ موحد أو شارة مميزة يمكن تمييزها عن بُعد. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المقاتلين أن يستهدفوا مقاتلين وأهدافاً عسكرية فقط. وهذا يعني بأن المدنيين يتمتعون بالحماية من أي هجوم وأنه يجب عدم استهداف الأعيان المدنية، مثل دور العبادة والشركات والمدارس، إلا في حال تمّ استخدامها لأغراض عسكرية.

ولكن في بعض الحالات يكون التمييز بين المدنيين والمقاتلين أمراً صعباً. على سبيل المثال، الجندي هو مقاتل، ولكن ماذا عن ضابط مخابرات أو مهندس أو سائق يعمل مع الجيش؟ عندما يكون هؤلاء الأفراد أعضاء في القوات المسلحة للدولة، فإنهم يُعتبرون أهدافاً مشروعاً في أي وقت (إلا إذا كانوا من العاملين في المجال الديني أو الطبي). حيث يُعتبر هذا المجال من القانون الدولي الإنساني أقل وضوحاً فيما يتعلق بالأفراد الذين ليسوا جزءاً من القوات المسلحة للدولة ولكنهم يشاركون بشكل مباشر في الأعمال العدائية. ويُعتبر هؤلاء الأفراد بشكل عام أهدافاً مشروعاً إذا كانت هناك علاقة سببية مباشرة بين العمل الذين يقومون به والنتيجة المحتملة. على سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي قيامك بتوصيل شخص انتحاري إلى الهدف إلى اعتبارك مشاركاً مباشر في النزاع، في حين أن العمل في مصنع لتصنيع الذخيرة لا يجعلك مشاركاً مباشراً في النزاع.

التناسب - يشترط مبدأ التناسب أن يُقيّم المقاتلون المكاسب العسكرية المحتملة للهجوم مقابل التكلفة المدنية. ومن أجل الامتثال بهذا المبدأ، يجب ألا تكون الخسائر في الأرواح والأضرار التي تلحق بالممتلكات المفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة التي يتوقع الحصول عليها. ويُقر هذا المبدأ بتواجد مدني حتمي في مناطق النزاع المسلح، وأنه حتى الإجراءات ضد الأهداف العسكرية قد تؤدي إلى أضرار جانبية في صفوف المدنيين. ولكن مبدأ التناسب يحظر بوضوح استخدام الأسلحة العشوائية، مثل البراميل المتفجرة والذخائر العنقودية وذخائر الفوسفور الأبيض، في المناطق المدنية.

الجرائم. ومن الأمثلة على عمليات الإبادة الجماعية السابقة: أرمينيا ودارفور والإبادة الجماعية ضد الأكراد المعروفة باسم حملة الأنفال.

جرائم الحرب غير قانونية أيضاً خارج نطاق القتال المسلح، فإنه لكي يتم محاكمتها «كجريمة حرب»، يجب أن يكون قد تم ارتكابها أثناء النزاع. ولا يُعتبر كل انتهاك لاتفاقيات جنيف جريمة حرب؛ إذ من أجل أن يُصنّف الانتهاك جريمة حرب، يجب أن يكون خطيراً بما فيه الكفاية، وعادة ما ينطوي على وقوع وفاة أو إصابات خطيرة، أو سرقة أو تدمير أو خرق قيم هامة.

من أجل تصنيفه كجريمة حرب، يجب أن يكون الانتهاك خطيراً بما فيه الكفاية.

الجرائم ضد الإنسانية

في حين أن جرائم الحرب هي أفعال فردية (مثل القتل العمد أو الاغتصاب)، تشير الجرائم ضد الإنسانية إلى ممارسات واسعة النطاق ومنهجية. على سبيل المثال، في حين قد يُعتبر قيام أحد الجنود بارتكاب أحد أعمال العنف الجنسي جريمة حرب، فإن استخدام العنف الجنسي على نطاق واسع من قبل العديد من المقاتلين من أجل السيطرة على فئة من السكان أو معاقبتهم قد يُصنّف بأنه جرائم ضد الإنسانية. كما تختلف الجرائم ضد الإنسانية عن جرائم الحرب من حيث إمكانية ارتكابها أثناء النزاع أو السلم.

على عكس جريمة الحرب، يمكن ارتكاب جريمة ضد الإنسانية في وقت السلم أو الحرب.

الإبادة الجماعية

تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها محاولة تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية تدميراً كلياً أو جزئياً. ويمكن أن تشمل الإبادة الجماعية القتل العمد والعنف الجنسي والتعقيم القسري وغير ذلك من أساليب التدمير. ولا يوجد حد أدنى لعدد الوفيات ليتم تصنيف وضع ما على أنه إبادة جماعية. في المقابل، فإن استهداف الناس على أساس انتمائهم لمجموعة معينة هو الذي يميّز الإبادة الجماعية عن فئات أخرى من